الاميركية لاسرائيل خلال عقدي الخمسينات والستينات ضئيلاً نسبياً. ولكن تحوّلاً جذرياً، كمّاً ونوعاً، طرأ على التعاون العسكري بين الطرفين في العام ١٩٧٠ عندما فتح وزير الخارجية الاميركية الاسبق، هنري كيسنجر، بوابة التقنية العسكرية الاميركية أمام اسرائيل مكافأة لها على دورها في صدامات أيلول (سبتمبر) من ذلك العام بين الاردن والمقاومة الفلسطينية. ففي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠، وقّعت واشنطن اتفاقية بالغة الاهمية لتبادل المعلومات في مجالات الدفاع والتنمية مع اسرائيل (Master Defense Development Data Exchange Agreement). وبموجب هذه الاتفاقية، وافقت وزارة الدفاع الاميركية على نقل ملفات تفصيلية كاملة (Technical Data Packages)، بالرسوم التوضيحية والمخطّطات والمواد اللازمة لصناعة الاسلحة الاميركية المتقدمة، الى اسرائيل. وفي خلال فترة ثماني سنوات، حصلت اسرائيل على ١٢٠ ملفاً من هذا النوع، وذلك حسب تقرير رسمي صادر في العام ١٩٧٩ عن هيئة مراقبة نقل الاسلحة الى الشرق الاوسط (Middle East Arms Transfer Panel)[٢].

هذا التعاون الفريد من نوعه بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، قدّم للاقتصاد الاسرائيلي خدمة لا تقدّر، ونقل اسرائيل، خلال بضع سنوات، من دولة مستوردة للسلاح الى سابع أكبر مصدّر للسلاح في العالم، بحيث بلغ حجم مبيعاتها الى الخارج، في العام ١٩٨١، حوالى ١,٣ مليار دولار.

وعلى الرغم من تزايد الأدلّة على قيام اسرائيل بنقل التقنية الاميركية المتقدّمة الى دول العالم الثالث، مخالفة بذلك القوانين والاتفاقات مع واشنطن ومحقّقة ارباحاً هائلة على حساب الصناعات العسكرية الاميركية، فإن تدفّق التقنية الاميركية الى اسرائيل لم يتوقف. ويدلّ على ذلك وجود ٣٢٢ مشروع تعاون اسرائيلي ـ اميركي، حالياً، بقيمة ٢,٩ مليار دولار، بالاضافة الى ٤٩ برنامج ابحاث مشترك بين البلدين، و٣٦ اتفاقية لتبادل المعلومات، الى جانب ١١ مشروع اتفاق جديد ما زالت قيد البحث حتى مطلع العام ١٩٩٢[٣].

ولا حاجة للتأكيد على ان هذا الموقف الذي اتخذته الادارات الاميركية المتلاحقة منذ ولاية الرئيس الاميركي، ريتشارد نيكسون، وموافقتها على نقل التقنية الاميركية العسكرية الى اسرائيل، لعب دوراً حاسماً في القفزة النوعية الكبيرة التي حققتها الصناعات العسكرية الاسرائيلية، وقدرتها على انتاج طائرات متقدّمة من طراز «كفير» و«لافي»، ودبابات «مركافاه»، والسفن الحربية، والعديد من الاسلحة الخفيفة والمتوسطة والقنابل بأنواعها. ومع ازدياد التعاون العسكري بين الجانبين، شدّدت الولايات المتحدة الاميركية رقابتها على صادرات اسرائيل العسكرية، حيث ان العديد من هذه الصادرات يتضمّن قطعاً دقيقة وعالية التقنية من انتاج اميركي. ويحتاج تجار السلاح الذين يتقدّمون الى قسم التصدير في وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) بطلب الحصول على تصريح لتصدير منتجات عسكرية، الى الاعلان بأنهم لا يعتزمون بيع القطع أو التقنية الاميركية، من دون الحصول على إذن من الجهات الاميركية المختصّة.

وتدّعي اسرائيل ان الرقابة الاميركية المشدّدة على صادراتها العسكرية تضع العراقيل أمام امكانات البيع في أسواق العالم الثالث. فقد منعت الادارة الاميركية، طوال سنوات، بيع طائرة «كفير» التي تنتجها الصناعة الجوية الاسرائيلية لاحتوائها محركاً أميركي الصنع، وبالتالي فإن بيع هذه الطائرة للخارج يحتاج الى موافقة اميركية مسبقة. ولهذا السبب، لم تتمكّن اسرائيل، طوال ١٧ عاماً على انتاج الطائرة، من بيع أكثر من ٣٧ طائرة في الاسواق الخارجية، منها ٢٥ طائرة للاكوادور